الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة عشرة
المعقودة يوم الخميس
٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 13 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس: السيد بروتو دينينغرات (اندونيسيا)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
المناقشة العامة (تابع)
القراءة الأولى
الباب ١ - تقرير السياسة العامة والتوجيه والتنسيق عموما

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.19
11 January 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)
(A/36/6 و A/36/38 ، الفصلان الخامس والسابع دال)

المناقشة العامة (تابع)

القراءة الاولى

الباب ١ - تقرير السياسة العامة والتوجيه والتنسيق عموما

١ - السيد شيرمان (ليبريا) : قال انه قد جرى تقديم سببين للميزانية عديمة النمو المقترحة من جانب الأمين العام : ضرورة المحافظة على الموثوقية المالية للمنظمة وتعزيزها في وقت ترغب فيه الدول الأعضاء في الحد من انفاقها ، وضرورة تركيز الموارد على الاولويات الاكثر الحاحا . الا ان وفده يعارض مفهوم عدم النمو لما سيكون له من اثر موهن على البلدان النامية .

٢ - ومضى قائلا انه بينما ينعقد الاتفاق بصورة عامة على امكان الحد من الانفاق الزائد للأمم المتحدة ، يجب ايلاء اهتمام لئلا تصير منظومة الأمم المتحدة عديمة الفعالية في مجهوداتها لتعزيز السلم العالمي عن طريق التفاهم ولتخفيف معاناة الشعوب . ولذلك لابد من تمويل البرامج التي تعود بالنفع على البلدان النامية باعادة توزيع الموارد من المشاريع الأقل فائدة .

٣ - وأردف يقول ان الأمين العام ذكر في تصديره للميزانية البرنامجية المقترحة انه لا يمكن للأمانة العامة ان تنجز بنجاح المهام المتسعة النطاق دوما المعهود بها اليها دون منحها الوسائل الملائمة للقيام بذلك . لذلك فان ندرة الموارد المالية تجعل ان من المحتم اعادة توزيع الموارد القائمة من الانشطة الأقل أهمية الى الانشطة ذات الأولوية الاعلى . وقد رجت الجمعية العامة بوضوح في قراريها ٣٢/٢٠٦ و ٣٥/٢٠٩ من الأمين العام ولجنة البرنامج والتنسيق القيام بوضع الاقتراحات اللازمة لعملية اعادة تخصيص الموارد هذه . ومن الأهمية تمكين لجنة البرنامج والتنسيق من دراسة النواحي البرنامجية للميزانية ووضع توصيات بشأنها قبل ان تبدأ اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية استعراض النواحي الادارية والمالية للميزانية .

٤ - واستمر قائلا ان الدول الأعضاء برغم ما تواجهه من صعوبات اقتصادية قد واصلت دفع اشتراكاتها المقررة . ويعد هذا علامة على ايمانها بالأمم المتحدة . ولا ينبغي ان تواجه المنظمة صعوبات في تمويل برامجها وانشطتها ، اذ ينبغي توفير الأموال لها وفقا للقدرة على الدفع .

(السيد شيرمان ، ليبريا)

٥ - وذكر الأمين العام انه في حين ان الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ لا تتضمن زيادة بالقيمة الحقيقية الا انها تمثل زيادة مقدارها ١٤ر٧ في المائة بالقيمة الاسمية معظمها نتيجة للتسويات بسبب التضخم . وفي حين ان هذه الزيادة مقبولة الا ان من دواعي الانزعاج البالغ ما طرأ على بعض وجوه الانفاق من نمو سلبي في الموارد مقداره ٥ر٣ مليون دولار .

٦ - واسترسل قائلا انه بالنظر الى ان ما يقرب من ثلثي الميزانية مرصود لشؤون الموظفين ، فان وفده يعارض تحويل الوظائف المؤقتة الى وظائف ثابتة . الا انه ينبغي تشجيع الترقية على اساس زيادة الكفاءة .

٧ - واضاف انه لا يمكن للميزانية ان تتجاهل الحالة الاقتصادية العالمية . فالضغوط التضخمية التي اثرت على الميزانية متأصلة في نظام السوق الحر . لذا ينبغي توخي اقصى قدر من التوفير والانضباط عند صياغة وتنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٨ - السيد فوس رابيو (اوروغواي) : قال ان وفده سيؤيد اى اقتراح بزيادة النفقات التشغيلية وتخفيض التكاليف الادارية . ومضى قائلا ان تخفيض التكاليف ينبغي ان يكون مصحوبا باعادة توزيع الموارد بحيث تكون اكثر ارتباطا بالواقع وبغرض رفع الفعالية التشغيلية الى الحد الاقصى . وينبغي اتمام الانشطة التي شرع فيها والبرامج التي تعود بالنفع على البلدان النامية . وقال ان وفده يتطلع الى اعادة تخصيص الموارد كي يتسنى بذلك تحديد الأولويات بدقة اكبر وترشيد الأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية .

٩ - وأردف يقول ان انشطة المنظمة لم تكن تتسم على الدوام بفعالية التكلفة ، كما انها لم تسهم بالقدر الممكن في الوفاء بمقاصد الميثاق . وقال ان وفده يؤيد كل التأييد تحديد والغاء الانشطة التي فات اوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى . وفي هذا الصدد ، ينبغي مراعاة التوصيات التي اصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق عند تحديد حجم الميزانية لفترة السنتين التالية .

١٠ - واعلن ان اوروغواي تؤيد رصد اعتمادات للبرنامج التدريبي الرابع للمترجمين التحريريين / مدوني المحاضر الموجزة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا على اساس ان يكون اى مبلغ معتمد متناسبا مع المبلغ المأذون به في الدورة الاخيرة للجمعية العامة . وقال ان تزايد سفر موظفي الأمم المتحدة بتذاكر الدرجة الاولى يبعث على القلق . لذلك ينبغي استخدام ارخص الدرجات المتاحة في السفر .

١١ - واسترسل قائلا ان ما يقرب من ٨٠ في المائة من احتياجات الميزانية مخصص لمكافآت الموظفين وما يتصل بها من نفقات ، في حين ان التكاليف العامة للموظفين لن تتغير بصورة كبيرة في فترة السنتين التالية . وينبغي ان تبذل جهود لتكريس موارد للبرامج الأساسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

١٢ - ومضى قائلا ان وفده يؤيد اعتماد تسميات موحدة على نطاق الأمانة العامة لزيادة اتساق هيكلها . وهو يؤيد ايضا الطلب المقدم من الأمين العام لرصد اعتمادات لاماكن عمل اللجنة الاقتصادية

(السيد فوس رابيو ، اوروغواي)

لا مريكا اللاتينية في سنتياغو ، والمقترحات المتصلة بتنظيم الخدمات في مركز كينياتا للمؤتمرات في نيروبي ، فضلا عن اتمام مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في موعدها . وقال ان وفده يرحب بالتدابير الرامية الى وضع اللغة العربية على قدم المساواة مع لغات العمل واللغات الرسمية الأخرى للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة .

١٣ - وقال ان المجتمع الدولي يعقد افضل الآمال على تعزيز الأمم المتحدة على الرغم من ان الأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة قد تصبح عائقا ، فهناك ملايين يعلقون آمالهم في حياة أفضل على المنظمة ، مما يملي على المجتمع الدولي الاستمرار في دعمها ، وهو يسعى الى تحقيق كفاءة اكبر .

١٤ - السيد ميزى (غابون) : اعرب عن أسف وفده للتأخر في تعميم الوثائق ، اذ انه يعوق النظر في المسائل المعروضة على اللجنة .

١٥ - وذكر ان الأزمة الاقتصادية الحالية تؤثر تأثيرا خاصا على البلدان النامية ، ومن هنا تنشأ الحاجة الى كفالة الاشتراكات المنصفة . ومضى قائلا ان الاشتراكات المقررة على بعض الدول الأعضاء في المنظمة قد نقصت بينما استمرت الزيادة في الاشتراك المقرر على غابون . واضاف ان الاهتمام الاساسي لوفده ينصب على ضمان الاستخدام المناسب لموارد الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد يثق وفده في الادارة . وقال ان من دواعي السرور انه رصدت للجان الاقتصادية الاقليمية موارد تكفي للاضطلاع بالمهام الموكولة اليها .

١٦ - السيد هونفافو (بنن) : قال انه نظرا للاهمية التي تعلقها حكومته على المساعدة المتعددة الاطراف ، لذا تشعر بالقلق ازاء سياسة عدم النمو في الميزانية ، وهي سياسة لم تناقشها المنظمة ، ومن الواضح انها قد فرضت على الامانة العامة من قبل بعض الدول الأعضاء . وان هذه الدول ذاتها كرست موارد هائلة للانفاق على الاسلحة ، ولا نشطة لا تؤدي بأي حال من الأحوال الى تعزيز السلم والأمن الدوليين .

١٧ - واسترسل قائلا ان الارقام الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة تكشف عن حالة مفجعة . فمما يؤسف له ان حوالي اربعة اخماس الموارد طلبت لمكافآت بيروقراطية الأمم المتحدة ، بينما خصص خمس واحد فقط لتنفيذ البرنامج . ومما زاد قلق بلدان العالم الثالث كون عدم النمو لا ينطبق على تكاليف الموظفين ، لأن موظفي الأمم المتحدة ، شأنهم في ذلك شأن موظفي الخدمة المدنية الوطنية ، يتقدمون على مسار مهني ؛ وبالتالي فان عدم النمو ينطبق فقط على الجزء المكرس للبرنامج في الميزانية .

١٨ - وأردف يقول ان سياسة عدم النمو ، التي لم تنشأ عن ولاية صادرة عن المنظمة ، تمثل وجهة نظر أقلية من الدول اختارت ان تتجاهل التزاماتها وان تغض الطرف عن الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على البلدان النامية في المقام الأول ، اذ انها اقل البلدان قدرة على حل هذه الأزمة . وقال ان سياسة عدم النمو سوف تؤدي الى تخفيض البرامج المتعددة الاطراف والى اعاقة تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية . لهذا فلعله قد حان الوقت لكي تغير الأمم المتحدة طريقة اعداد ميزانيتها .

١٩ — السيد كابا (غينيا) : اشار الى مسألة تخفيف الازمة المالية للمنظمة ، فقال انه في خلال سنة ١٩٨٠ عقد في نيويورك وحدها ٣٥٠٠ اجتماع نتجت عنها ٦٠٠ مليون صفحة من الوثائق .

٢٠ — وقال انه ينبغي تعليق المزيد من الأهمية على دور اللجان الاقتصادية الاقليمية ، وفي هذا الصدد رحب بالاهتمام الذى ابداه المجتمع الدولي بتنفيذ خطة عمل لاغوس التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٨٠ .

٢١ — وأعرب عن القلق ازاء احجام الدول العظمى المتعمد وغير المبرر عن تسديد اشتراكاتها ، في حين انها لا تتردد في انفاق موارد هائلة على سباق التسلح الذى تعكف عليه بلا عنان . واضاف ان سياسات المعونة والتعاون التي تنتهجها بعض البلدان الغنية ، بل وحتى بعض الوكالات المتخصصة ، تركز فقط على البلدان التي بلغت أشد حالات الضيق .

٢٢ — وأردف يقول ان الواجب يقضي بتخصيص اى زيادة في النفقات لتوسيع برامج الأمم المتحدة وانشطتها التي تعود بالنفع على البلدان النامية ولتعزيز السلم والأمن الدوليين . وأضاف ان هناك برامج معينة تتطلب موارد ليست بالقليلة ، وانه لا يوجد مجال ، كما هو واضح ، لتخفيض النفقات دون التضحية بالفعالية . ولذلك ينبغي التماس الطرق والوسائل التي تكفل زيادة الموارد الخاصة بالبرامج الأساسية . بيد ان مما يؤسف له غاية الأسف انه بدلا من اتخاذ نهج يتسم بالمسؤولية ازاء المشكلة الصعبة المتمثلة في ايجاد توازن بين الاحتياجات المتزايدة لهيئات الأمم المتحدة ومستوى التمويل الواجب توفيره ، فان بعض كبار المساهمين يوجهون اهتماما اكبر نحو تخفيض الميزانية بأى ثمن . واضاف ان غينيا ، شأنها في ذلك شأن كل البلدان النامية ، تهتم بوجه خاص برفع كفاءة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وهي على استعداد لمد يد التعاون في الجهود الرامية الى بلوغ هذا الهدف . وناشد البلدان الصناعية الكبرى ان تشارك في تلك الجهود بتعزيز التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لدعم البرامج الانمائية للدول الأعضاء .

٢٣ — ومضى قائلا ان البلدان الصناعية ، بوصفها اكبر المساهمين ، تؤثر اكبر التأثير على الهيكل الادارى والتنفيذى لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ، ولذلك فان عليها ان تقاوم الاغراء المتمثل في استغلال المنظمات لخدمة أغراضها الخاصة ، والا فانه لن يكتب البقاء للاطار الهش للتعاون بين الأمم . وبالتالي فان من الضرورى ان ترتفع تلك البلدان فوق روح الانانية والوصاية ، وان تقدم بروح التضامن على تشجيع التعاون بين الشعوب اذا كان المجتمع الدولي يرغب في ان تكلل بالنجاح جهوده من أجل السلم والتنمية .

٢٤ — السيد موغوم (اوغندا) : اعرب عن ارتياح وفده لكونه قد اتيح الوقت لوكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم ليدلي أمام اللجنة الخامسة في وقت مبكر ببيان عن بعض القضايا الأساسية المتصلة بمقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية البرنامجية . وقال ان مقترحات الميزانية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تتسم بأنها تاريخية لانها تمثل المرة الاولى لتطبيق مبدأ عدم النمو على الميزانية العادية . وقال انه قد لوحظ ان عدم النمو ليس هدفا في حد ذاته وانه يمكن ان تكون

(السيد موفوم ، اوغندا)

لمنظمة ما ميزانية عديمة النمو ومع ذلك تحافظ بشكل فعّال على فعالية برنامجها وانتاجيته . واضاف ان مقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية هي مقترحات جلية بوصفها محاولة اكاديمية بارعة لتحديد علاقة رياضية بين اساس الموارد المعاد تقييمه والتضخم وتقلبات اسعار العملات ونمو الموارد . الا ان وفده يتساءل عما اذا كان ممكنا تطبيق معدل عدم النمو بالقيمة الحقيقية على ميزانية برنامجية دينامية تتجاوز المتغيرات بارامتراتها الى حد بعيد ، وعما اذا كان من الواقعي أو المرغوب فيه التمسك الشديد بمفهوم عدم النمو مع افتراض ان التقديرات التكميلية سوف تنقذ المنظمة من العقبات التي تواجه في انجاز البرنامج . لذلك لابد من ايجاد علاقة سببية بين المشاريع والميزنة البرنامجية . ولهذه الأسباب فان وفده يرى ان فكرة عدم النمو ولئن كانت جذابة ، فهي فكرة غير مقبولة وان الأسس المنطقية التي تقوم عليها مقترحات الميزانية غير مقنعة .

٢٥ - وقال ان مقترحات الميزانية البرنامجية تتضمن معدل نمو سلبي نسبته ٢ر. في المائة . وان المعدل المسقط لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ البالغ ٨ر. في المائة قد أدى الى معدل نمو حقيقي قدره ٣ر٧ في المائة . وفي ضوء الخبرة فان اعتماد معدل نمو حقيقي يزيد على المعدل المفترض وقت تقديم تقديرات الميزانية بما يعادل ٣ الى ٤ مرات هو القاعدة وليس الاستثناء ، وبالتالي ليس ثمة ما يدعو لتوقع ان تختلف نتائج الاشياء مادامت المسببات المؤدية اليها لم تتغير ؛ اذ الواجب يقضي الا يغرب عن البال كون الأمانة العامة لن تنجز بنجاح المهام المتسعة النطاق دوما المعهود بها اليها دون منحها الوسائل الملائمة للقيام بذلك .

٢٦ - واسترسل قائلا انه في حين قيل ان هدف عدم النمو في الميزانية هو المحافظة على الموثوقية (المالية) للمنظمة وتعزيزها في وقت يواجه فيه كثير من الدول الأعضاء صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة ، فان من المفارقات ان يقدم الأمين العام على تجربة عدم النمو في الميزنة في الوقت الذي تواجه فيه البلدان النامية ، وهي تمثل أغلبية الدول الأعضاء ، صعوبات خطيرة في مجهوداتها الانمائية . فعلى العكس من ذلك تدعو الحالة بالحاح الى الأخذ بمعدل نمو اكبر .

٢٧ - واضاف انه برغم ما قدم من تأكيدات بالمحافظة على فعالية البرامج وانتاجيتها ، فانه لم تبذل محاولة لاظهار العلاقة السببية الأساسية التي ينبغي ان تكون بين البرامج ومقترحات الميزانية وطريقة تنفيذ اعادة التوزيع .

٢٨ - وقال بما انه لا يزال يجرى القيام باستعراض خاص للأولويات ، فانه لا يستطيع ان يفهم كيف استطاع الأمين العام ان يقترح ميزانية عديمة النمو تقوم على أساس اعادة توزيع الموارد . ومضى قائلا انه ما لم تتم اقامة الدليل بشكل مقنع على ان اعادة توزيع الموارد لن تؤثر تأثيرا سلبيا على انجاز البرامج ، فانه سيكون من العسير اعتبار مقترحات الميزانية ثمرة لمجهودات بذلها الأمين العام لتأمين مصالح جميع الدول الأعضاء . فلقد كان من الواجب ان يتشاور الأمين العام مع جميع الدول

(السيد موغوم ، اوغندا)

الأعضاء والمجموعات قبل ان يتخذ طريق عدم النمو . وفي حين ان بعض الدول الأعضاء اخذت بسياسة الحد من الانفاق العام ، كما ذكر الأمين العام في تصدير الميزانية البرنامجية ، يجب مقاومة المحاولات الرامية الى ايجاد اتساق بين الميزانيات الوطنية لبعض الدول الاعضاء بالميزانيات البرنامجية للأمم المتحدة . فبصرف النظر عن اوجه الاختلاف الواضحة في اهداف هذين النوعين من الميزانيات ، فان اكثر ما يحد الميزانيات الوطنية هو القيود المفروضة على الموارد ، في حين ان اكثر ما يحد ميزانية الأمم المتحدة هو افتقار الدول الأعضاء الى الارادة السياسية اللازمة لدعم انشطة المنظمة ماليا . فمما يدعو للدهشة ان البلدان التي تنفق اكثر من ٥٠٠ بليون دولار على الاسلحة لا تسهم الا بقدر ضئيل لصالح منظمة لربما تكون المنظمة الوحيدة التي تمنح الجنس البشري الأمل في السلم والأمن وتحسين الأحوال المعيشية في البلدان النامية .

٢٩ - ثم التفت الى التقرير الاول للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/36/7) فقال انه في حين يوافق وفده على ضرورة تحقيق وفورات حيثما يكون ذلك ممكنا . الا انه يجد صعوبة في ان يفهم لماذا تقصر اللجنة الاستشارية نفسها على تخفيض الميزانية . فعلى سبيل المثال ، اوصت اللجنة الاستشارية ، بطريقة غير واقعية ، بتخفيض التقديرات المتعلقة باللجنة الاقتصادية لافريقيا استنادا الى عدم شغل الشواغر في وقت تضطلع فيه اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور متزايد في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وهي برنامج عمل أساسي جديد لصالح اكثر من ٢٠ بلد من أقل البلدان نموا في افريقيا ، وفي تنفيذ برنامج عمل لاغوس .

٣٠ - وشارك الأمين العام قلقه بشأن الحالة النقدية للمنظمة ، وهي حالة ناجمة عن امتناع الدول الأعضاء عن تسديد اشتراكاتها وتأخير المدفوعات . وأعرب عن أمله في ان الدول الأعضاء ستبدي الارادة السياسية اللازمة للوفاء بثمن ايمانها بالمثل العليا للمنظمة .

٣١- السيد بيلييف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الخطوات المتخذة لتخفيض نمط نمو انفاق المنظمة جديرة بأن يشاد بها نسبة للصعوبات المالية والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها كثير من الدول الأعضاء . ولهذا فان مقترحات الميزانية اكثر تمشيا مع الأحوال الجارية عنها في السنوات السابقة . فهي لا تتضمن نقل اى وظائف مولت فيما مضى من اعتمادات خارجة عن الميزانية ، الى الميزانية العادية ، وانه تم احراز تقدم ملحوظ في الحد من نمو ملاك الموظفين مستقبلا .

٣٢- وأردف يقول ومع ذلك ، فان الزيادة المسقطة في صافي نفقات المنظمة ، ستكون وفقا لمقترحات الميزانية في فترة السنتين القادمة أكبر بمقدار ١٣ر٧ في المائة عنها في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، وان تلك المقترحات لا تزال عرضة للمراجعة والزيادة . وفي حين انه يدّعى ان الميزانية لا تتضمن نموا حقيقيا ، فان الزيادة الفعلية في العبء المالي الواقع على كاهل الدول الأعضاء ، على أساس التقديرات الأولية وحدها ، سيكون اكثر من ٣٠٠ مليون دولار . وأحد أسباب ذلك هو ان ما كل رؤساء الادارات أولوا الانتباه الواجب لجهود الامين العام الرامية الى الحد من النفقات المزمعة . و الواقع ، ان الميزانية البرنامجية تشبه الى حد كبير للغاية ، فيما عدا بعض التحسينات الطفيفة ، ميزانية فترة السنتين ١٩٨١-١٩٨٢ من ناحيتي الشكل والمضمون ، وتعاني من جميع اوجه القصور ذاتها .

٣٣- واسترسل قائلا ان هذه المقترحات صيغت بطريقة لم تراع فيها فعالية وقيمة البرامج وامكانية اعادة توزيع الموارد . فمن الواضح انه قد جرت محاولة غير وافية بالغرض اثناء اعداد الميزانية لايجاد ترابط اوثق بين التخطيط والبرمجة وتوفر الموارد ، وفقا لما أشير اليه في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/36/38) .ومن المؤسف انه لم تتح الامكانية لا للجنة البرنامج والتنسيق ولا للمجلس الاقتصادى والاجتماعي لانجاز المهمة الموكولة اليهما الا وهي مهمة استعراض الميزانية المقترحة . ولذلك فان على الامانة العامة ان تجمع معلومات كاملة عن الأنشطة التي فات أوانها وتلك التي تكون عديمة الجدوى والانشطة ذات المنفعة الحدية قبل ان تفرغ اللجنة من النظر في هذا البند .

٣٤- وأضاف ان عرض الميزانية استخدم ايضا ذريعة لزيادة لا مبرر لها في ملاك الموظفين ، حيث اعيد تصنيف بعض الوظائف بالترقية ، وحولت وظائف مؤقتة الى وظائف ثابتة . فمن المعروف ان عملية اعادة التصنيف هذه تترتب عليها نفقات اضافية طائلة ، وهي بالتالي تتناقض تماما مع تأكيدات الأمانة العامة بتوخي التوفير والانضباط في استخدام مواردها . ولهذا يؤيد وفده الاقتراح الداعي الى دراسة انتاجية الموظفين الحاليين دراسة تامة من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة .

٣٥- وأضاف انه فضلا عن ذلك سمحت الميزانية بوجوه انفاق فيما يتصل بمسألة اصدار السندات وهي نتيجة محزنة ترتبت على العمليات غير المشروعة التي جرى القيام بها في الكونغو والشرق الأدنى تحديا للميثاق . وأضاف ان الواجب يقضي بأن تتحمل البلدان التي دسّت هذه العمليات على

(السيد بيلييف ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

المنظمة في ذلك الوقت المسؤولية الكاملة عنها . وأكد ان وفده لن يقبل تحمل اى مسؤولية عن هذه العمليات ولن يدفع المبالغ المتصلة بها .

٣٦- وقال ان الممارسة المتمثلة في تمويل المساعدة التقنية في اطار الميزانية العادية لا تتقيد تقيدا صارما بالمادة ١٧ من الميثاق . ولذا يؤيد وفده تحويل هذه النفقات من الميزانية العادية الى ميزانية برنامج الامم المتحدة الانمائي . وذكر ان حكومته ، كدأبها ستسدد اشتراكها في المساعدة التقنية بعملتها الوطنية .

٣٧- وأردف انه ربما يكون السبب الرئيسي في النمو السريع الذى طرأ على الموارد المطلوبة هو قيام الامانة العامة ، بارادتها الحرة ، برصد مبالغ كبيرة لتغطية تكلفة التضخم وتقلبات أسعار العملات ، موزعة بذلك جزءا من هذه التكلفة على دول أعضاء ليست مسؤولة عن هذه الظاهرة . فالأمانة العامة ، لم تتخذ حتى الآن خطوات محددة لازالة آثار التضخم على الميزانية . لذلك يرى وفده انه ينبغي تغطية اعتمادات التضخم عن طريق الوفورات أو التعديلات التي تدخل في اطار الميزانية أو تبرعات (طوعية أو غير طوعية) من الدول المتقدمة النمو التي تقع فيها ادارات الامانة العامة .

٣٨- وأخيرا ، فانه لا يمكن تبرير الزيادات القياسية المطلوبة لما هو واضح انه من مجالات النشاط الثانوى ، مثل الاتصالات ، وايجار الاثاث والمعدات ، واجر العمل الاضافي . وقال ان المرء لا يسعه الا ان يرحب بتأكيدات الامانة العامة بأنها تعتزم التقيد على نحو صارم بمبدأى الاقتصاد والكفاءة ، الا ان هذين المبدأين لم يعبّر عنهما بصورة ملموسة في مقترحات الميزانية .

٣٩- وقال ان نفقات الامم المتحدة بلغت حاليا درجة من الضخامة تستدعي ان تبذل جميع البلدان ، والامانة العامة ، واللجنة الخامسة الجهود اللازمة لتحقيق الانفاق في المنظمة . وبالتالي ينبغي ان تكون المهمة الرئيسية في هذه الدورة هي تشذيب الميزانية من بنود الانفاق التي لا مبرر لها . وقال ان وفده يرغب تماما في التعاون بصدد هذه المهمة .

٤٠- السيد حكيم (افغانستان) : قال ان وفده يحترم ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المقبولة بوجه عام ويؤيد انشطة الامم المتحدة الرامية الى تعزيز السلم والنهوض بالتعاون الدولي . وهو يقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام بصفة شخصية لتحسين الانضباط المالي ورفع كفاءة المنظمة . واتفق مع الأمين العام في القول بأنه آن الاوان لان تضم المنظمة جهودها الى جهود الدول الأعضاء الرامية الى التوفير في الانتفاع بالموارد . وأضاف انه لا يمكن طبعا اعداد الميزانية دونما اعتبار لتطور الالتزامات السابقة أو الظروف الاقتصادية والمالية للعالم الذى تضطلع فيه المنظمة بولايتها .

٤١- وقال انه قد استخدمت مرة اخرى طريقة مشكوك فيها في حساب معدل نمو الميزانية ، وهي الطريقة التي تؤدى باستبعادها لما يسمى بالنفقات غير المتكررة الى اظهار النمو الحقيقي بأقل من قيمته . وقد ذكر وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم بأن الميزانية تتضمن اشارات عديدة الى الأنشطة التي انجزت وانه تجرى اعادة توزيع الموارد المفرج عنها على هذا النحو على أنشطة

(السيد حكيم ، افغانستان)

جديدة أو ذات أولوية أعلى ؛ الا انه امتثالا لتوجيهات الجمعية العامة ، ينبغي ان تحدد الامانة العامة بوضوح درجة الاولوية الممنوحة لكل نشاط .

٤٢- وقال ان وفده لا يوافق على سياسة الامانة العامة المتمثلة في زيادة موظفيها باطراد ولذا فهو يرى انه لا مبرر للنفقات الاضافية المقترحة لـ ١٥٣ وظيفة جديدة ، اذ ينبغي في فترة الانضباط في الميزنة ألا يكون هناك نمو في الانشطة غير الاساسية .

٤٣- واسترسل قائلا ان وفده يؤيد فكرة ان تتحمل البلدان الغربية مسؤولية خاصة عن تعويض نحو مقابلة ما يترتب على التضخم وعدم الاستقرار النقدى من آثار على ميزانية الامم المتحدة . وان تتحمل الدول التي تنفق فيها ٨٢ في المائة من الميزانية قدرا من هذا العبء يكون اكبر نسبيا .

٤٤- وأضاف قائلا انه ينبغي تخصيص موارد الميزانية لاهداف الأمم المتحدة الرئيسية المبينة في الميثاق . ولذلك يحتفظ وفده بالحق في الا يشارك أو يساهم في تلك البرامج والأنشطة التي تخالف الميثاق أو التي ينبغي عدم تمويلها من الميزانية العادية .

٤٥- وفي النهاية ، قال انه ينبغي عدم تجاوز المستوى المقترح لنفقات ميزانية ١٩٨٢-١٩٨٣ اذ ينبغي النظر في وضع حد أعلى لنفقات المنظمة .

٤٦- السيد دى بارغوس كابال (البرازيل) : قال ان الهدف الرئيسي للميزنة البرنامجية هو ضمان رصد موارد كافية لتنفيذ البرامج التي تعتمدها الاجهزة التشريعية للمنظمة ؛ ولا يستدعي ذلك زيادة الاعتمادات ، اذ انه يمكن ضمان مستوى ملائم من انجاز البرامج وسياسة مالية سليمة عن طريق ، وفي جملة امور ، اعادة تخصيص الموارد ، واعادة تقييم البرامج بصفة دائمة ، وزيادة الكفاءة الادارية . ومن الناحية الاخرى ، لا ينبغي بالضرورة ابقاء الميزانية عند معدل عدم النمو استجابة للقيود المالية التي تواجهها الدول الاعضاء . اذ أن المطلوب ، اكثر من اى وقت مضى ، اذا ما ارادت المنظمة أن تتابع تنفيذ احد اهدافها الرئيسية ، الا وهو النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هو تحقيق مستوى اعلى في مجال انجاز البرامج بهدف مساعدة البلدان النامية . ومن الصعب ان يتصور المرء كيف يمكن بلوغ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة اذا ما تقلصت المساعدة المقدمة الى البلدان النامية نتيجة سياسة تتمثل في فرض قيود على الميزانية .

٤٧- وقال ان مما يبدد مخاوف وفده الى حد معين ما جاء على لسان الامين العام من قول مؤداه ان سياسة معدل النمو صفر لن تضعف أو تقلص أو تلغي بأى حال البرامج التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، الا انه تراوده مخاوف ازاء الاخذ مسبقا بمفهوم عدم النمو . فبدلا من اتباع المبدأ الاساسي الذى يقضي بأن يكون مستوى البرامج التي تعتمدها الاجهزة التشريعية المختصة هو الذى يحدد معدل اى نمو حقيقي ، اخذ الامين العام بالنهج المضاد وهو تقليص انجاز البرنامج لتأمين معدل سلبي للنمو الحقيقي . ومع ذلك ، فانه في ضوء الخبرة السابقة ، قد لا يكون هناك ما يدعو الى القلق المفرط ، لان التقديرات المنقحة المعتمدة لاى

(السيد دى بارفوس كابال ، البرازيل)

فترة معينة من فترات السنتين تؤدى دائما الى زيادة معدل النمو الحقيقي زيادة كبيرة على الرقم المحدد في التقديرات الاولية . ولا شك ان الحال سيكون كذلك في فترة السنتين القادمة أيضا .

٤٨- وأردف يقول انه في حين ان وفده يتعاطف مع الجهود التي يبذلها الامين العام لتحسين الانضباط المالي ولمواءمة الميزانية على مدى توفر الموارد المالية ، الا أنه يرى ، مع ذلك ، أنه كان ينبغي توجيه تلك الجهود نحو تحسين تخصيص الموارد وفقا لأولويات محددة بوضوح . لذلك ينبغي على الامين العام والهيئات الحكومية الدولية ان يثابرا في جهودهما الرامية الى تحقيق الامتثال التام لقرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٩ بتأمين اعادة توزيع الموارد من الانشطة التي استكملت أو التي فات اوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى بغية تحسين كفاءة أنشطة المنظمة ، خصوصا في ميدان المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

٤٩- وقال ان عددا كبيرا من الوفود قد اعرب عن قلق ازاء كونه لم يرصد للانشطة البرنامجية سوى ٢٠ في المائة من النفقات المخططة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ . ومضى قائلا ان هذا الامر يثير شكوكا خطيرة ازاء قدرة المنظمة على كفالة مستوى ملائم من انجاز الانشطة والبرامج الاساسية . وقال ان الوفود على حق من التحذير من الاخذ بسياسة فيما يتعلق بالميزانية لا تؤدى الا الى زيادة الموظفين والتكاليف الادارية . وفي هذا الصدد فانه يرى انه ينبغي عدم احداث اى زيادة لعدد الوظائف أو حالات اعادة التصنيف الا على أساس احكام قرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٠ الذى يدعو الى زيادة تمثيل البلدان النامية في الوظائف العليا . اذ لا يمكن لاعادة التصنيف ان تكون بديلا لاستحداث نظام للترقيات يقوم على قواعد دقيقة وصارمة . وقال ان وفده سيكون حذرا للغاية لدى النظر في الطلبات المتعلقة باعادة تصنيف وظائف ترد تحت ابواب معينة من ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، وهو يرى انه ينبغي ايضا ممارسة قدر اكبر من الانضباط لدى انشاء وظائف جديدة خارجة عن الميزانية ، تنقل في نهاية الامر كما تبين الخبرة السابقة ، الى الميزانية العادية .

٥٠- السيد كمال (باكستان) : قال ان وفده ما برح يواجه صعوبات في مجال هام واحد فقط وهو مجال طلبات انشاء وظائف جديدة . ومضى قائلا انه في حين ان الامين العام حاول تبرير تلك الطلبات استنادا الى الزيادة التي طرأت على حجم العمل نتيجة قرارات تشريعية بشأن انشطة جديدة ، فان وثائق الميزانية التي قدمها لا تتضمن اثباتا كافيا بان الموظفين الحاليين لا يستطيعون اداء هذا العبء . ومن اجل مساعدة هيئات استعراض البرامج والميزانيات على التحقق مما اذا كان يوجد ما يبرر طلبا معينا لوظيفة جديدة ، فانه يمكن للأمين العام ان يضع الترتيبات اللازمة لجمع سجل شامل لموظفي الفئة الفنية العاملين بالامانة العامة ، بالاضافة الى وصف مفصل للوظائف .

٥١- وذكر انه فيما يتعلق بالميزانية عديمة النمو فانه يشاطر غيره الرأى العام الذى مؤداه ان هذا النهج مشكوك فيه من الناحيتين النظرية والعملية . فعدم النمو ، كمفهوم ، يتسم بسمات النهج السلبي ، وهو أمر لا شك في ان الامين العام لا يقصده . فهو يعني من الناحية العملية انه لابد من تجميد الانشطة لمدة عامين . وتشعر اغلبية الدول الاعضاء بالقلق الناجم ازاء كون هذا التجميد

(السيد كمال ، باكستان)

يطبق في وقت تدعو فيه المشاكل العالمية في ميادين السلم والامن الدوليين ، والشؤون الانسانية ، والحالة الاقتصادية المتدهورة للبلدان النامية الى اتخاذ المزيد من التدابير لا الى الاقلال منها . فالميزانية عديمة النمو تشكل ايضا مظهر تناقض في وقت تتزايد فيه الميزانيات العسكرية للقوى الكبرى بمعدل يتجاوز بالفعل ٣ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية . بيد انه ينبغي مع ذلك ، الا يفترض ان اعمال المنظمة ستتأثر تلقائيا بعدم النمو . فستكون هناك بلاشك آثار ادارية ومالية ناجمة عن قرارات متخذة في هذه الدورة . وبناء على ذلك ، قد يتبين فعلا ان النمو الحقيقي تتراوح نسبته من ٣ الى ٤ في المائة ، وهو معدل مقبول وان كان متواضعا . وعلاوة على ذلك ، فان العبء الواقع على كاهل الدول الاعضاء قد يقل عن المتوقع اذا نشأت وفورات نتيجة لزيادة قيمة دولار الولايات المتحدة .

٥٢- واسترسل قائلا انه برغم ان الموافقة على التخفيضات التي اوصت بها اللجنة الاستشارية ستؤدي الى زيادة تخفيض معدل النمو، الا أن هذا لا يعني بالضرورة أن التخفيضات الطفيفة التي اقترحت ادخالها على عدد من حالات اعادة التصنيف أو على التقديرات المتعلقة بالمحادثات الهاتفية، البعيدة مثلا ، سيكون لها اثر سلبي على انجاز البرامج . وباختصار ، سيكون من الضروري النظر في هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة قبل الوصول الى اى استنتاج عام فيما يخص ما تحدثه التخفيضات الموصى بها من اثر علاوة على معدل النمو صفر .

٥٣- وأضاف انه قد يقال ، بالنظر الى ان حوالي ٨٠ في المائة من الميزانية العادية ينفق على المرتبات والتكاليف المتصلة بها ، فانه لم يبق الا قدر ضئيل من الميزانية للانشطة الانمائية ، وبالتالي فان زيادة الميزانية لن تخدم غرضا ذا بال . الا انه يمكن ايراد الحجة ذاتها لاثبات العكس ولتبرير احداث زيادة في الميزانية . وأفضل النهج هو دراسة التوزيع الشامل للاموال بين البرامج المختلفة . وحذر من استخلاص استنتاجات متسرعة من كونه قد حدث انخفاض طفيف في النسبة المئوية المخصصة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، بينما حدث نمو نسبته ٢ر٥ في المائة في الخدمات المشتركة وذلك بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وهذا لا يعني بالضرورة ان مصالح الدول الاعضاء ستتضرر ، لانه يمكن ان ينسب جزء كبير من هذه الزيادة الى تنفيذ مقررات اتخذتها الجمعية العامة بشأن امور منها مركز فيينا الدولي وتحسين خدمات اللغات والانشطة الاعلامية . ولا ينبغي ان يغيب عن البال ان الدول الاعضاء تعلق اهمية كبيرة على تنفيذ السياسات المتعلقة بشؤون الموظفين مثل توظيف رعايا البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا وخدمات المؤتمرات . وان المقررات التي من هذا النوع هي مسائل سياسية اساسا ، ومع ذلك فان تنفيذها يندرج تحت بند التكاليف الادارية . وبالتالي فانه ليس من السهل دائما وضع تمييز ذى مغزى بين الانشطة الاساسية والتكاليف الادارية . وربما يكون هذا التمييز ممكنا بدرجة اكبر بالنسبة للوكالات المتخصصة ، وانه مما يبعث على التفاؤل ان يلاحظ المرء ما اعتمدته هذه الوكالات من سياسات ترمي الى احداث نمو حقيقي في ميزانياتها . وقد اكد مع ذلك على انه حتى اذا اخذ بمعدل نمو متوسط في الميزانية فانه كان بالامكان بذل جهد يجعل التوازن في صالح البرامج الاقتصادية .

(السيد كمال ، باكستان)

٥٤- وأضاف قائلا انه فيما يتعلق بعملية الميزنة البرنامجية ، فان التوصيات الواردة في الفقرات من ٤٥٣ الى ٤٧٢ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/36/38) تستحق اتم الاعتبار من جانب الجمعية العامة . وأضاف ان المقترحات المتصلة بالتغييرات الهيكلية في الامانة العامة لها اهمية خاصة ، ولذا يود وفده ان يسمع آراء الامين العام واللجنة الاستشارية بشأن هذا الموضوع . وعلاوة على ذلك ينبغي على جميع الجهات المعنية ان تنظر في مدى كون السرد الوارد في الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ملزما للامين العام من الناحية القانونية . وتساءل عما اذا كان بامكان لجنة الخبراء الحكوميين المعنيين بتقييم الهيكل الحالي للامانة العامة في مجالات الادارة والمالية وشؤون الموظفين ان تجرى دراسة في بعض المسائل الهامة التي اثارتها لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها . وقال انه سيرحب ايضا باتخاذ تدابير تتيح للجنة البرنامج والتنسيق ان تقوم بدورها المناسب في وضع توصيات متعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة ، دون مساس بالاختصاصات الراسخة والمجربة على مدى الزمن للجنة الاستشارية . ذلك انه لن يتوفر للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الوقت اللازم للنظر في المقترحات المتعلقة بالميزانية وان تعد تقريرها الاول الى الجمعية العامة وفقا لقاعدة الستة اسابيع ، اذا كان يتعين عليها ان تنتظر الى ان تكون لجنة البرنامج والتنسيق قد نظرت فيها ، وأضاف انه قد يكون هناك ايضا بعض المشاكل القانونية فيما يتعلق بتفسير ما تصدره لجنة البرنامج والتنسيق من توصيات بشأن البرامج الهامة قبل اعتماد هذه التوصيات من قبل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقال انه من المؤسف انه لا يتوفر لوفده حل جاهز لهذه المشكلة .

٥٥- السيد ابراسزيسكي (بولندا) : قال ان وفده كان يود ان يكون آخر المتحدثين في المناقشة العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، وذلك لكي يتناول مقترحات الامين العام دون آراء مسبقة وليستمع الى وجهات نظر البلدان النامية وكبار المشتركين وجميع اعضاء اللجنة الآخرين . ومضى قائلا ان المناقشة العامة التي تبين انها مما يثير الاهتمام للغاية ، انصبت على ما يسمى بمفهوم عدم النمو الحقيقي . ولم يكن مثل هذا المفهوم موضع تطبيق في الامانة العامة في السنوات الاخيرة ؛ واشار الى تأكيدات الامين العام بأن تطبيق هذا المفهوم لن يؤثر تأثيرا سلبيا على الانشطة الاساسية للمنظمة وبأن الهدف الرئيسي منه هو ضمان الانتفاع الأمثل بالموارد المتاحة . وقال ان الأمين العام قرر عرض ميزانية عديمة النمو بعد دراسة دقيقة للحالة مما يؤكد الرأى الذى تمسك به وفده على مدى عدد من السنين والذى مؤداه ان الامانة العامة تملك طاقة استيعاب ضخمة ويمكنها تنفيذ المهام والبرامج المحددة ضمن حدود الموارد الحالية .

٥٦- وأردف يقول ان ابرز ما جاء في مقترحات الامين العام ليس هو مفهوم عدم النمو ، وانما هو التأكيد على تحسين فعالية الامانة العامة وانتاجيتها . وأضاف ان وفده يرحب بهذا التأكيد ويود ان يتلقى تفصيلات اكثر عن الكيفية التي تعتزم بها الامانة العامة تحقيق هذه الغاية . وفي حين ان وفده يتفهم جوانب القلق الذى ابدته الوفود التي تصدت لحق الامانة العامة في حساب المقترحات الاولية للميزانية البرنامجية على أساس عدم النمو الحقيقي ، يرى ان الاعتبار الاسمى هو ان الدول

(السيد ابراسزيسكي ، بولندا)

الاعضاء عهدت الى الامانة العامة بمهام محددة وبالتالي فان من واجب الامانة العامة ان تحسب الموارد ذات الصلة المطلوبة لهذا الغرض . واذا اكتشفت الامانة العامة ان بامكانها الاضطلاع بجميع انشطتها الاساسية باستخدام موارد اقل نسبيا ، فلن يكون هذا الا لمنفعة الدول الاعضاء ، بل انه يمكن في الواقع توجيه النقد الى الامانة العامة لكونها كانت تضلل الدول الاعضاء طول هذا الوقت باحتفاظها بفائض غير قليل من الطاقة لم يجر استخدامه على نحو ملائم .

٥٧- واسترسل قائلا ان تحديد الانشطة التي فات اوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى هو مسألة ذات اهمية كبيرة ، وخاصة بالنسبة لوفده الذى اشترك في اعداد مشاريع القرارات عن هذا الموضوع منذ سنة ١٩٧٥ . لذا فان من دواعي سروره ان يعلم ان الامانة العامة تعتزم ايلاء اهتمام متزايد لمهمة تحديد هذه الانشطة . ذلك ان تحديد الانشطة التي فات أوانها والغائها في نهاية الأمر عن طريق قرارات تصدرها الاجهزة الحكومية الدولية من شأنه ان تصبح وسيلة هامة لتحسين فعالية الامانة العامة ، وان وفده يتطلع الى نتائج الاستعراض الذى يجرى حاليا . وحذر في الوقت نفسه من الرأى السائد الذى يقول بان الهدف الرئيسي أو الوحيد من وراء هذه التدابير هو تحقيق وفورات بالغاء للانشطة بطريقة تعسفية ، اذ ان الهدف من هذه العملية ، ينبغي ان يكون ، المساعدة على تحسين فعالية انشطة الامم المتحدة وتحديد الاولويات ، وبالتالي مساعدة المنظمة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي وأضاف ان تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د-٣٠) وجميع القرارات التالية التي اعادت تأكيده هو أمر في صالح جميع الدول الاعضاء .

٥٨- ومضى قائلا ان مقترحات الميزانية البرنامجية المعروضة على اللجنة هي تقديرات أولية فقط ، وأن الخبرة السابقة تظهر انه نتيجة للاضافات المختلفة ، سيكون معدل النمو النهائي اعلى كثيرا من المعدل الذى حسب في البداية . وبناء على ذلك ، رجا من الامانة العامة ان تقوم قبيل نهاية الدورة بحساب المعدل النهائي للنمو الحقيقي ، آخذة في اعتبارها الآثار المالية للانشطة الجديدة المعتمدة واى تقديرات تكميلية أو منقحة يجرى تقديمها .

٥٩- وأضاف انه بالنسبة للدول التي لا يتيسر تحويل عملاتها فان ما يعنيها حقيقة هو معدل النمو الشامل للميزانية البرنامجية . وان هذا المعدل زاد بنسبة ١٣ر٧ في المائة على معدل الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . وقال ان وفده يشعر بالقلق ازاء الطلبات المفرطة المتعلقة ببعض اوجه الانفاق ، خاصة فيما يتعلق بالسفر والخبراء الاستشاريين . وذكر ان وفده يعتزم ، اثناء النظر في بعض ابواب الميزانية ، ان يطلب من الامانة العامة تقديم معلومات محددة تعزيزا لبعض طلباتها ، وحث الامانة العامة على الاستعداد لتقديم هذه المعلومات ، شفويا وتحريريا ، بما في ذلك تزويد اللجنة بقوائم بالخبراء والخبراء الاستشاريين المستخدمين اثناء فترة السنتين الحالية . وبعد الاطلاع على هذه الدراسة التفصيلية الدقيقة ، سيكون بوسع وفده ان يتوصل الى استنتاجات مؤسسة على معلومات ، بشأن مستوى الموارد المطلوبة .

٦٠- السيد ديباتين (وكيل الامين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : اجاب على سؤال الوفد الفنلندي فقال انه يجرى وضع اللمسات الاخيرة على التقرير القائم الاستعراضي البرنامجي الخاص وسيقدم الى اللجنة في منتصف تشرين الثاني /نوفمبر . وسيعرض التقرير على اللجنة الاستشارية التي يمكنها عندئذ ان تبت بنفسها في مسألة اشتراكها في جوهر القضية . وأضاف ان التقرير سيبين على الاقل مقدار الآثار المالية المحتملة ، بيد انه سيكون من السابق للاوان اعطاء بيان دقيق عن الآثار المترتبة على كل وأى توصية ، وذلك في انتظار القرارات التي ستصدرها اللجنة الخامسة بشأن عدد من البرامج .

٦١- السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الامين العام يطلب مبلغ ٣٣ ٧٨٧ ٧٠٠ دولار تحت الباب ١ لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣؛ وان اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض اجمالي لتلك التقديرات مقداره ٢٥٣ ٣٠٠ دولار وانها قدمت اسبابها لذلك في الفقرات ١-٦ و ١-٨ و ١-٢٣ و ١-٢٥ و ١-٢٧ من تقريرها (A/36/7) .

٦٢- واردف يقول ان ممثل نيجيريا انتقد اللجنة الاستشارية بشأن التوصية بتخفيضات تبلغ اكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار بحجة انه قد لا يكون من الضرورى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن موضوع على جانب من الاهمية هو موضوع نزع السلاح . واسترسل يقول انه يود ان يوضح ان اللجنة الاستشارية لم تكن بتاتا بالا تعقد دورة استثنائية : فهي لا تملك الصلاحية لاصدار توصية في هذا الشأن . وكل ما اوصت به هو انه ينبغي ارجاء النظر في المبالغ التي طلبها الامين العام فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الى أن تكون اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد اصدرت تقريرها ، كي يتسنى بذلك مناقشة جميع الآثار المالية ذات الصلة في سياق وثيقة واحدة .

٦٣- وقال ان اللجنة الاستشارية اوصت في الفقرة ١-١٦ من تقريرها بعدم الموافقة على المبلغ المطلوب للخدمات التعاقدية فيما يتصل بمجلس الاغذية العالمي ، نظرا لاقتناعها بان ادارة شؤون الاعلام يمكنها ان تضطلع بالاعمال التي ينطوى عليها الموضوع ، وتعتزم اللجنة ، في سياق استعراضها لاداء ميزانية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ان تستفسر عن تنفيذ هذه التوصية .

٦٤- واضاف قائلا ان اللجنة قد صادفت صعوبة كبيرة في تحليل المعلومات المتصلة باعادة تصنيف الوظيفتين المقترحة التي ناقشتها في الفقرتين ١-٢٥ و ١-٢٧ من تقريرها . وأضاف ان اللجنة تدرك ان عملية اعادة التصنيف موضوع حساس ، لكنها كما فعلت في الماضي ، درست الطلبين ، على أساس المعلومات الشفوية والتحريرية المقدمة من الامانة العامة ، وخلصت الى انه لا يوجد سوغ لأى من الطلبين .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥